

الأهمية الاقتصادية لأنظمة الدفع حالة الجزائر

أ / عصام بودور – جامعة جيجل

الملخص:

خلصت الدراسة إلى أن دور أنظمة الدفع لا يقتصر على إتمام عمليات الدفع فحسب، فهي تخضع لمبدأ التخصص حسب طبيعة وقيمة أوامر الدفع المتبادلة وكل نوع منها مبتكر للحد من أخطار معينة، إذ تسمح بإتمام عمليات الدفع في ظروف حسنة من الأمان، السرعة والتكلفة نتيجة استعمال تقنيات المقاصة، استعمال شبكات الإعلام والاتصال الحديثة، توزع أعباء الاستثمار على أعضاء نظام الدفع واستعمال النقود الإلكترونية، بالإضافة، فهي تعمل على الرفع من سرعة دوران الأموال وتنشيط الحركة الاقتصادية. كما خلصت الدراسة أيضا إلى أن إصلاحات المنظومة البنكية المتبعة منذ 2005 ساهمت بشكل إيجابي في تحسين جودة خدمات دفع نظام الدفع الجزائري من خلال قدرته على الحد وتسيير الأخطار التي تعترض عمليات الدفع، تخفيض تكاليف معالجة أوامر الدفع وتخفيض آجال الدفع.

الكلمات المفتاحية: نظام الدفع، المقاصة، سيولة الأسواق، اقتصاد الشبكة، التكاليف، الأمان،

آجال الدفع، الأخطار المالية، RTGS، NET، CNS، DvP، CLS، ARTS، ATCI.

Summary:

The study has concluded that the role of the payment systems is not limited on achieving the final payments, but they are designed to carry out specific tasks according to the nature and the value of the orders of the payment transactions. Each system is made to reduce specific risks as it allows to complete payments quickly, securely and in cost effective manner. This is done thanks to many factors mainly the use of clearing system, the resort to information technology and modern networks of telecommunications, the sharing of costs among the members contributing in the clearing system, in addition to the use of electronic money. The payment system has contributed in increasing the circulation of money and the economic activities. The study has also concluded that the banking reforms introduced since 2005 have contributed remarkably in improving the quality of services. The Algerian payment system is offering as it is able to limit and manage the associated risks. The reforms also helped to reduce the cost of transactions and cut the delays in payments.

Key words: Payment system, Clearing, Market liquidity, Network economy, cost, security, payment deadlines, Financial risks, RTGS, NET, CNS, DvP, CLS, ARTS, ATCI.

مقدمة:

على غرار كافة البنوك المركزية، فإن بنك الجزائر يسعى إلى تحسين أداء الاقتصاد الجزائري عامة، ونظام دفعه بشكل خاص، لذلك -وبالتعاون مع وزارة المالية- فقد لجأ سنة 2006 لإنشاء وتطوير أنظمة دفع عصرية ذات معايير دولية تطلبت تطوير الهياكل البنكية وتجهيزات الاتصال بين البنوك المشاركة في نظام الدفع الجزائري، من خلال اتباع تعليمات اللجنة الدولية للمدفوعات وأنظمة الدفع Committee of Payment and Settlement Systems (CPSS) المنشأة من طرف بنك المدفوعات الدولية Bank of International Settlement (BIS). وتتمثل في:

- نظام ARTS (Algeria Real Time Settlement): المخصص لتسديد المدفوعات الكبيرة والمبالغ العاجلة من النوع RTGS .
 - نظام ATCI (Algeria Télé Compensation Interbancaire): لمقاصة المدفوعات الصغيرة المبلغ ذي النوع NET.
 - نظام متخصص في تسديد - تحصيل الأسهم والسندات المتصل بنظام ARTS يدعى Algérie Clearing أو "الجزائر للتسوية" ذي النوع DVP.
- إن ما سبق يثير التساؤل الرئيسي التالي: ما هي الأهمية الاقتصادية لأنظمة الدفع وهل لنظام الدفع الجزائري الحديث تأثير إيجابي على جودة خدمات الدفع؟

للإجابة على الإشكالية اقترحنا فرضيتين نراهما أكثر الإجابات احتمالا عن الإشكالية المطروحة:

الفرضية 01: تستعمل أنظمة الدفع بهدف إتمام عملية الدفع فقط.

الفرضية 02: ساهم نظام الدفع الجزائري الحديث بشكل إيجابي في تحسين جودة خدمات الدفع.

للإجابة عن التساؤل والتأكد من فرضيات الدراسة ارتأينا استعمال المنهج الوصفي بغرض وصف وعرض مختلف مباحث الموضوع، والمنهج التحليلي بغرض تحليل نتائج الدراسة، ودراسة حالة الجزائر بالاعتماد على التقارير المنشورة من طرف بنك الجزائر. لكننا، وقبل التطرق للأهمية الاقتصادية لأنظمة الدفع فقد ارتأينا ضرورة التطرق لمكونات نظام الدفع أولاً.

1. مكونات (هيكل) نظام الدفع:

نظام الدفع عبارة عن مجموعة من الوسائل والإجراءات والقواعد التي تضمن تحويل الأموال بين أعضائه، والذي يقوم على اتفاق بين المشاركين في النظام والمنسق الرئيسي له، إذ يتم تحويل الأموال باستعمال وسائل ومعدات تقنية ملائمة، ويحتوي النظام على مشاركين مباشرين (يقومون بتسديد مدفوعاتهم لدى حسابات بنك التسوية الذي عادة ما يكون البنك المركزي، ومشاركين غير مباشرين (يقومون بتسديد مدفوعاتهم لدى حسابات المشارك المباشر وليس لدى بنك التسوية)¹، إذن، فنظام الدفع يتكون من: وسائل دفع، مشاركين في النظام، عمليات وقوانين تنظيمية، إضافة إلى شبكات للإعلام والاتصال بين البنوك.

1.1. وسائل الدفع:

تعرفها لجنة CPSS بأنها كل وسيلة تسمح لحاملها بإتمام عملية تحويل الأموال. وكنتيجة للتطور في مجال الإعلام والاتصال وسعي البنوك لخلق وسائل دفع فعالة تم استحداث عدة وسائل للدفع، فانطلاقاً من المقايضة

¹ Comité sur les Systèmes de Paiement et de Règlement (CSPR), **Principes fondamentaux pour les systèmes de paiement d'importance systémique**, (Bâle : Banque des Règlements Internationaux (BRI), Janvier 2001), P15.

ووصولاً إلى النقود الإلكترونية نلاحظ تجرد وسائل الدفع من صفتها المادية لتصبح عبارة عن بيانات أي وسائل دفع وهمية، الأمر الذي أوجب تطوير أنظمة دفع قادرة على التمرير والمعالجة الآلية لأوامر الدفع. ونشير إلى أن تقييم وسيلة الدفع يخضع لمعياري النوعية والتكلفة من طرف الزبون والبنك، فوسائل الدفع الفعالة تعمل على تسريع عملية الدفع، أمان الصفقة (سرية المحتوى) وكمال البيانات المتواجدة برسائل (أوامر الدفع)، تخفيض تكاليف الإرسال والمعالجة، وإمكانية تتبع مسار الأموال المدفوعة قصد تصحيح أخطاء الدفع.

2.1. المشاركون في نظام الدفع:

هم بنك التسوية، مركز المقاصة، البنوك والمؤسسات غير البنكية¹.

البنوك:

البنك كمؤسسة مالية يقوم بجمع الودائع وتسديد المدفوعات. وباعتباره عضوا ضمن نظام دفع معين فهو يضمن مقاصة وتسديد الديون فيما بين البنوك، فإذا كانت حسابات المدين والدائن في عملية الدفع مفتوحة لدى نفس البنك فإنها تتم بتحويل بسيط من حساب بنكي. أما في حالة تلقي البنك لأمر دفع لصالح مستفيد يمتلك حسابا لدى بنك آخر، فإن البنك، وعضو الإكثار من حسابات المراسلة التي سيتم استرجاع الأموال منها أو التسديد بواسطتها عاجلا أم آجلا، سيفضل اللجوء لاستعمال نظام الدفع مباشرة إذا كان عضوا فيه أو بواسطة بنك مقاصة إذا لم يكن عضوا فيه.

¹ C.E.V. Borio and P. Van den Bergh, **the nature and management of payment system risks: an international perspective**, (Basle: Bank For International Settlements (BIS), 1993), P9.

فاستعمال نظام الدفع يسمح بتخفيض عدد مرات تداول الأموال ما يسمح باختصار آجال الدفع، تخفيض تكاليف الصفقة، الحد من اللجوء إلى السوق النقدي، وتخفيض الأخطار. كما قد يمكن البنك من الحصول على تسهيلات إئتمانية¹.

- مركز (غرفة) المقاصة le centre de compensation:

هي "مكان وحيد أو نظام معادلة مركزي تقبل فيه المؤسسات المالية يتبادل أوامر الدفع وأدوات مالية أخرى كالأسهم، حيث تتم عملية تسوية أو تسديد المدفوعات حسب قوانين وإجراءات غرفة المقاصة وفي الوقت المتفق عليه مسبقاً"². ففي أنظمة الدفع من النوع RTGS أين تعالج أوامر الدفع لحظة وصولها وباستمرار يعتبر جميع مستعملي النظام كأعضاء فيه بإمكانهم استعمال النظام مباشرة، في حين أنه في أنظمة الدفع من النوع NET أين تعالج أوامر الدفع في نهاية اليوم (سنتطرق لهما لاحقاً) ينقسم مستعملي النظام بين:

- **بنوك المقاصة** (أعضاء غرفة المقاصة) les compensateurs: هي البنوك المشاركة ضمن نظام المقاصة وبإمكانها استعمال نظام المقاصة مباشرة، تمتلك حساباً لدى بنك التسوية وتمسك حسابات البنوك الأخرى، فهي تعمل كوسيط بينها وبين البنك المركزي.

¹ Dominique Rambure, *Les systèmes de paiement*, (Paris: Economica, 2005), P 76, 77.

² CSPR, *Glossaire des termes utilisés pour les systèmes de paiement et de règlement*, (Bâle: BRI, Mars 2003), P 14.

- زبائن بنوك المقاصة les sous-compensateurs: هي البنوك التي تمتلك حسابا مفتوحا لدى أحد بنوك المقاصة، إذ توفر هذه الأخيرة لزبائنها مقاصة الديون المترتبة عن عمليات الدفع¹.

بنك التسوية (التسديد) la banque de règlement:

إن إتمام عمليات الدفع يتطلب وساطة مؤسسة بنكية تقوم بتسيير حسابات بنوك المقاصة والبنوك المشاركة في نظام الدفع وتوفير عملة نقدية موحدة، فوظيفة تسديد أوامر الدفع يمكن تأمينها من طرف بنك تجاري أو مركزي، إذ يمكن أن نجد أنظمة دفع دون بنك مركزي لكن لا وجود لنظام دفع دون بنك تسوية²، وعادة فإن البنك المركزي يكون بنكا للتسوية باعتبار خطر السيولة والقرض معدوما بالنسبة إليه كونه البنك الوحيد المسموح له بضخ النقود دون حدود وبدون مقابل، فالمانع الوحيد هو انخفاض قيمة العملة داخليا وخارجيا.

3.1. إجراءات الدفع:

تمر أي عملية دفع بالمراحل التالية³:

- إرسال أوامر الدفع: استنادا لتعليمات الزبون يقوم بنك المقاصة بإرسال أمر الدفع الذي يحتوي جميع المعلومات المتعلقة بعملية الدفع لنظام الدفع.
- إيصال المعلومات: يقوم نظام الدفع بالتأكد من أمر الدفع وصحة بياناته شكلا ومضمونا.

¹ Dominique Rambure, op.cit, PP : 78 ... 82.

² Committee on Payment and Settlement Systems (CPSS), **General guidance for payment system development**, (Basel: Bank of International Settlement (BIS), 2005), P14.

³ <https://www.beac.int/index.php/systemes-de-paiement>, (le 03 juillet 2011 à 11H09).

- معالجة المعلومات: تسمى بمرحلة المقاصة أو التسديد، فدور غرفة المقاصة هنا هو تجميع أوامر الدفع، حساب الأرصدة وإبلاغها للبنوك المشاركة وللبنك المركزي عند نهاية اليوم (حصة المقاصة) لتنفيذها ضمن أنظمة الدفع NET، لكن ضمن أنظمة الدفع RTGS يقوم مركز المقاصة بالتأكد من امتلاك الأمر للسيولة الكافية قبل إبلاغ أمر الدفع للبنك المركزي لتنفيذه مباشرة.

2. الوظيفة الاقتصادية لأنظمة الدفع:

تهدف أنظمة الدفع إلى تنفيذ أوامر الدفع بصفة آمنة، سريعة وفعالة، وتطويرها يجب أن يهدف لتكوين نظام دفع مرن لمواجهة التغير المفاجئ في احتياجات السيولة مباشرة لتسهيل تحقيق أهداف السياسة النقدية¹. وفيما يلي سنستعرض الوظيفة الاقتصادية لأنظمة الدفع²، كما سنحاول إبراز الأهمية الاقتصادية لأنواع أنظمة الدفع المبتكرة:

1.2. اقتصاد استعمال السيولة من خلال مقاصة الديون:

تمر أوامر الدفع قبل تنفيذها بمركز مقاصة الديون بين البنوك بهدف اقتصاد استعمال السيولة، والمقاصة هي اتفاق استبدال أرصدة أو سندات متعددة إلى رصيد أو سند واحد، ممثلاً بصافي أو مجموع الأرصدة والسندات الموجبة المخصصة للتسديد منقوصاً منها مجموع الأرصدة والسندات السالبة المخصصة للتحويل، ونميز بين نوعين لمقاصة الديون وذلك حسب عدد الأطراف المشاركة في عملية المقاصة:

- المقاصة الثنائية: هو اتفاق بين طرفين (بنكين) على مقاصة الديون (أي القيام بتحويل واحد فقط للأموال) القائمة بينهما الناتجة عن عقود مالية أو تحويل الأموال.

¹ CPSS, The contribution of payment systems to financial stability, (Basel : BIS, 2000), P3.

² Dominique Rambure, op.cit, PP : 25...45.

- المقاصة المتعددة الأطراف: هو اتفاق بين ثلاث أطراف أو أكثر لمقاصة التزامات الدفع بينهم، ويحسب رصيد المقاصة المتعدد الأطراف (المبلغ الواجب تحويله مرة واحدة) لدى مركز متخصص يسمى بغرفة المقاصة التي تعمل قانونيا كمشتري لجميع البائعين (لجميع الديون)، وبائع لجميع المشترين (لجميع القروض)، فالرصيد الصافي المتعدد الأطراف يمثل الرصيد الثنائي الصافي بين جميع المشاركين في النظام وبين مركز المقاصة¹.

إن انخفاض عدد أوامر الدفع وقيمة الأموال المحولة من الرصيد بين بنكين يؤدي لتخفيض تكاليف معالجة الصفقات (تكاليف إرسال أوامر الدفع، معالجتها، اهتلاك التجهيزات، تحويل الأموال، وتكاليف صرف العملات عند تواجد أوامر الدفع المسجلة بعملات أجنبية) وحصر تحويل الأموال بين عدد قليل من البنوك ما يعمل على حصر الأخطار الملازمة لتنفيذ أوامر الدفع²، وهذا ما يبرز أهمية المقاصة وبالتالي أهمية أنظمة الدفع.

2.2. أهمية سوق النقد ما بين البنوك:

يضم البنوك المشاركة ضمن نفس نظام المقاصة، ويعمل سوق ما بين البنوك على إعادة توزيع السيولة بين البنوك الدائنة والمدينة، فعند نهاية كل حصة مقاصة يوميا نجد بنوكا ذات خزينة سالبة تحتاج السيولة لإتمام التزاماتها وتسوية وضعيتها أمام البنك المركزي، الأمر الذي يدفع بها للجوء إلى البنوك الأخرى ضمن نفس نظام المقاصة لاقتراض السيولة بمعدل الفائدة لما بين البنوك الأقل من معدل إقراض البنك المركزي، وتجنب الاقتراض من البنك المركزي المصحوب غالبا بشروط إقراض صعبة أيضا.

¹ CSPR, *Glossaire des termes utilisés pour les systèmes de paiement et de règlement*, op.cit, P16, 17.

² Dominique Rambure, op.cit, P26, 27.

في حين أن البنوك المحققة لفائض سيولة تقبل بتوظيف أموالها لدى هذه البنوك المحتاجة للسيولة كون معدل التوظيف لدى البنك المركزي معدوم أو منخفض جدا مقارنة بمعدل الإقراض بين البنوك¹. ونشير إلى أن معدل الإقراض بين البنوك هو معدل الفائدة المحسوب على إقراض الأموال بين البنوك المشاركة في نفس نظام المقاصة (نظام الدفع) على العمليات التي مدتها 24 ساعة (قرض ليوم واحد)².

يعتبر المشاركون ضمن نفس نظام المقاصة والدفع متعادلين ماليا وقانونيا، أي لهم نفس رتبة السيولة credit rating إذ لا يستطيع أحد البنوك الامتناع عن إقراض بنك آخر بحجة أنه لا يثق في قدرته على تسديد التزاماته. إذن، فسوق النقد ما بين البنوك عبارة عن مصدر تمويلي مهم للبنوك المشاركة في نظام الدفع ومركز مهم لتوظيف الأموال بمعدلات فائدة أكبر عوض تجميد السيولة.

3.2. فعالية السياسة النقدية:

توفر أنظمة الدفع للبنك المركزي معلومات حول تفهقر أو احتياجات الأسواق والبنوك للسيولة لحظة حدوثها، فإذا سجل عدد غير اعتيادي من أوامر دفع أحد البنوك المشاركة في نظام الدفع فإن البنك المركزي سيخضعه للرقابة، كون هذا التغيير قد يكون راجع لضعف ربحيته ومحاولته التعويض من خلال منح قروض إضافية. إذن، فأنظمة الدفع تمتلك جدار حماية للتنبؤ وتفاذي تأزم الأوضاع أي الاحتياط مما يسمى بالخطر النظامي المتمثل في

¹ Cours de Mario Dehove, **institution et théorie de la monnaie, chapitre 6 : le marché monétaire**, (Université Paris XIII : septembre 2001), PP :1..11.

² Ahmed silem et autres, **Lexique d'économie**, 10 èmè édition, (Paris : Dalloz, 2008), P 732.

انتقال الخسائر المالية من بنك لآخر، و بالتالي فأنظمة الدفع تعتبر كأداة للرقابة.

نظام الدفع الفعال يعمل على تسريع دوران النقود، فبافتراض سرعة دوران لا نهائية للنقود تصبح آجال الدفع معدومة ما يؤدي لاختفاء الكتلة النقدية، أي أن نظام الدفع سيعوض النقود كوسيلة للدفع، ونحن نعلم بأن حمل النقود له تكلفة (تجميدها، ضياعها، سرقتها..)، فأنظمة الدفع بذلك تعمل على تخفيض تكاليف الصفقات، تنشيط الحركة الاقتصادية ونجاعة السياسة النقدية للدول¹.

4.2. اقتصاد الشبكة:

إن دور الشبكات هو نقل المعلومات، وأوامر الدفع عبارة عن معلومة تحتوي المبلغ، المدين، الدائن، التاريخ، نوع نظام الدفع وبنك المقاصة... حيث تنتقل هذه المعلومات بواسطة قنوات معتمدة على تجهيزات، فكباقي الشبكات المعلوماتية فإن إنشاء أنظمة الدفع يتطلب تكاليف استثمار كبيرة (التجهيزات)، في حين أن تكاليف تشغيلها (إيصال أوامر الدفع ومعالجتها) تكون هامشية. فبعد تخطي عتبة المردودية، تكون مردودية أنظمة الدفع متزايدة بتزايد عدد المشاركين في نظام الدفع، لانخفاض التكلفة المتوسطة لتحويل الأموال بتوزيع التكاليف الثابتة (تكاليف التجهيزات) على أكبر عدد من المشاركين في النظام، لدى سعي القائمين على أنظمة الدفع استقطاب أكبر عدد من المشاركين والزبائن.

5.2. أهمية أنواع أنظمة الدفع في الحد من الأخطار المرتبطة بعملية الدفع:

قبل استعراض أنواع أنظمة الدفع و إبراز أهميتها الاقتصادية في مواجهة الأخطار المرتبطة بعملية الدفع، يجب إبراز الأخطار التي تواجه

¹ Dominique Rambure, op.cit, PP : 28... 36.

عملية الدفع أو أنظمة الدفع، والمقسمة لأخطار عملياتية، قانونية وأخطار مالية. تنقسم الأخطار المالية بدورها إلى خطر القرض، خطر السيولة، الخطر السوقي والخطر النظمي إضافة إلى خطر الاحتفاظ بالأوراق المالية والخطر الدولي¹. كل هذه الأخطار تؤول في النهاية إلى خطر مالي يتمثل في عدم القدرة على الدفع و بالتالي عجز المشارك في النظام.

الأخطار العملياتية: خطر يمس عملية الدفع نتيجة خطأ بشري (تزوير، غير مقصود..) أو مادي في أنظمة الإعلام والاتصال (تلف الأجهزة، كوارث طبيعية...)²، تؤدي لأخطاء في عملية الدفع أو إيقافها وهو ما يعرض بعض المشاركين في نظام الدفع لتحمل خسائر مالية متمثلة في خطر السيولة أو خطر القرض. لدى فإمان أنظمة الدفع يركز على كل من مسيرها، المشاركون بها، مراكز المعالجة، وعلى التجهيزات والوسائل المادية المستعملة في النظام، فسياسة تسيير الأخطار يجب أن تضمن الفعالية التقنية لنظام الدفع، آمان العمليات واستمرارية العمليات³.

الأخطار القانونية:

خطر تكبد الخسائر في حالة القيام بعمليات غير موافقة للوائح والقوانين التنظيمية أو عدم القدرة على الالتزام بتنفيذ العقد⁴، كما أن عدم وضوح بعض القوانين قد يؤدي لتأويلات خاطئة فيما يتعلق بحقوق وواجبات أعضاء نظام الدفع أو عدم احترام آجال الدفع الأمر الذي يعرض المشارك للالتزامات وأعباء غير متوقعة.

¹ IBID, PP : 108...121.

² CSPR, **Glossaire des termes utilisés pour les systèmes de paiement et de règlement**, op.cit, P 47.

³ Dominique Rambure, op.cit, P108.

⁴ CSPR, **Glossaire des termes utilisés pour les systèmes de paiement et de règlement**, op.cit, P 47.

الأخطار المالية:

إذا نفذ أحد طرفي الصفقة التزاماته دون تحصيل حقوقه فنحن أمام الخطر المالي أي عند تنفيذ أحد طرفي الصفقة فقط لالتزاماته، إذ نجد بعض الصفقات تستدعي استعمال نظامين للدفع أو أكثر كأنظمة تسديد/تحصيل الأوراق المالية وأنظمة الصرف لإتمام الدفع (نقدي أو أصل مالي) وهو ما يؤدي لبروز أخطار جديدة وتعقيد عملية الدفع أكثر، و تنقسم الأخطار المالية إلى:

- خطر السيولة:

هو خطر تواجد طرف في الصفقة أو مشارك بالنظام في حالة يستحيل فيها عليه تنفيذ كامل التزاماته المالية في الأجل المتفق عليها، أي بإمكانه تنفيذ التزاماته ولكن في آجال لاحقة¹ بعد تحصيله للأموال من صفقات أخرى ما يجلب الخسائر للمستفيد (أوبنكه) الواجب عليه البحث عن مصادر تمويل غالباً ما تكون مصحوبة بدفع فائدة من أجل التمكن من تنفيذ الالتزامات المستحقة في نفس اليوم الذي لم يتمكن فيه تحصيل أمواله.

- خطر القرض:

هو خطر تواجد أحد طرفي الصفقة في حالة يستحيل عليه تسديد التزاماته في الأجل المحددة أو في آجال لاحقة²، وبالتالي فالمستفيد سيخسر كامل أو جزء من مبلغ الصفقة.

يظهر خطر القرض والسيولة في الصفقات التي يكون فيها خصم المبلغ من حساب البنك المدين وإقراض حساب البنك الدائن غير متزامن، فأمر

¹ IBID, P 46.

² IBID, P 46.

الدفع المقبول من طرف النظام لاستيفائه الشروط لا تتم تسويته النهائية إلا لاحقاً عند المقاصة، فخلال هذه الفترة فإن بنك المستفيد معرض لخطر إلغاء البنك الدافع لأمر الدفع وسيواجه احتياجات غير متوقعة في السيولة من أجل موازنة أو تسوية وضعيته المالية لدى البنك المركزي¹.

- الخطر النظامي:

خطر إفلاس أو عسر مشارك في نظام الدفع أو في سوق رأس المال بصفة عامة وعدم قدرته على تنفيذ التزاماته، يؤدي بالمشاركين الآخرين أو المؤسسات المالية الأخرى لعدم قدرتها على تنفيذ التزاماتها في الوقت المحدد، وكنتيجة لذلك فإنه يهدد استقرار نظام الدفع وأسواق رأس المال².

- خطر السوق:

يظهر هذا الخطر في عمليات صرف العملات وبيع/شراء الأسهم والسندات عند إفلاس أحد طرفي الصفقة قبل تنفيذ الطرف غير المفلس لالتزاماته، إذ يتوجب على الأخير البحث عن متعامل آخر لصرف عملاته أو شراء/بيع الأوراق المالية بأسعار وشروط مختلفة ما ينجر عنها خسائر مالية (coût de remplacement). أما في حالة تنفيذ الطرف غير المفلس لالتزاماته بصفة غير قابلة للإلغاء ولم يقدّم الطرف المفلس بتنفيذ التزامه فإن الطرف غير المفلس معرض لخسارة قيمة الأموال المدفوعة للطرف المفلس كاملة (capital risk).

¹ Dominique Rambure, op.cit, P118, 119.

² CSPR, **Glossaire des termes utilisés pour les systèmes de paiement et de règlement**, op.cit, P 48.

- خطر الاحتفاظ:

تحتفظ الأعضاء المشاركة في أنظمة الدفع مقابل التسليم بالأوراق المالية المتداولة لدى مؤسسات متخصصة بالاحتفاظ بها، لدى فهي معرضة لخطر سرقتها، ضياعها، أو خطر السيولة والقرض الذي من الممكن أن يواجه هذه المؤسسات المتخصصة، مما قد يعرض المشارك في نظام الدفع لخسارة هذه الأوراق المالية كما قد يؤدي لفشل نظام الدفع بمجمله.

- خطر المدفوعات الدولية:

يمس عمليات تحويل الأموال من بلد لآخر، صرف العملات، شراء وبيع الأوراق المالية الدولية، فهذا الخطر ناتج عن تعامل أعضاء نظام الدفع مع أعضاء بأنظمة دفع متواجدة في دول أخرى، وهو الأمر الذي يستدعي تواصل عدة أنظمة دفع فيما بينها واستعمال كل منها لتقنياته من أجل الحد من الأخطار¹.

ابتكرت عدة أنواع من أنظمة الدفع لتحقيق مزايا اقتصادية معينة، وفيما يلي سنحاول إبرازها:

1.5.2. أنظمة الدفع الوطنية:

يمكن تقسيمها لعدة أنواع:

نظام الدفع ذو النوع RTGS:

ضمن البرتوكول (Real-Time Gross Settlement) تتم عملية التسديد (التسوية) باستمرار، فكل أوامر الدفع تعالج الواحد تلو الآخر بصفة فردية (Gross – Brut) دون استعمال المقاصة (عكس أنظمة NET التي تعالج أوامر الدفع بصفة مجمعة masse)، إذ تنفذ الأوامر لحظة كون رصيد المشارك كافي

¹ Dominique Rambure, op.cit, PP :120 ...122.

القيمة بالعملة المركزية¹، وكون أوامر الدفع غير قابلة للإلغاء من قبل المرسل أو البنك المركزي وتنفذ لحظة وصولها (Real-Time) فيجب توفر سيولة كافية بحساب المشارك معطي الأمر وإلا فسيدرج أمر دفعه ضمن "صف الانتظار" لغاية إقراض حسابه بسيولة إضافية تمكنه من تنفيذ أمر الدفع، وعكس ذلك يؤدي لإلغاء تنفيذه نهاية اليوم. كل أوامر دفع المشاركين تعالج حسب ترتيب إرسالها وفق مبدأ FIFO. فضمن أنظمة RTGS فإن عمليات الخصم والقرض تتم في نفس الوقت وتسوى الأوامر بشكل فردي، أي أنه في حالة عدم توفر السيولة فإن أمر الدفع لا ينفذ وبالتالي فخطر القرض يعتبر معدوما بالنسبة لأنظمة RTGS.

نظام الدفع ذو النوع NET_ أو DNS (Deferred Net Settlement):

ترسل أوامر الدفع في النظام ذو النوع NET إلى مركز المقاصة طوال اليوم (حصة المقاصة) لكن التسديد لا يتم إلا في نهاية اليوم أي عند نهاية حصة المقاصة، ويتم تسديد أوامر الدفع لدى بنك التسوية على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: يقوم مركز المقاصة بحساب "الأرصدة ما بين البنوك" المتمثل في الفرق بين التحويلات والتحصيلات لكل بنك وإبلاغه لأعضاء النظام وللبنك المركزي.
- المرحلة الثانية: تتم عملية خصم/إقراض بالعملة المركزية لحساب كل عضو في غرفة المقاصة لتسوية وضعيتهم أمام البنك المركزي².

¹ Gisèle Channel Reynaud, Dominique Chabret, **L'infrastructure financière européenne – Quel schémas de développement pour la future Europe des titres ? Chapitre : Les systèmes de paiement au sein de l'union européenne**, tiré du site web : eco.univ-lyon2.fr/IMG/doc/doc-436.doc, (date : 29 aout 2011, heure : 15H00), taille : 424 ko.

² Dominique Rambure, op.cit, P 90, 91.

تقوم هذه الأنظمة على المقاصة متعددة الأطراف نهاية اليوم، وبالتالي فهي لا تحتاج لتخصيص مقدار كبير من السيولة بالنظام (أي الحد من خطر السيولة)، ورغم ذلك فهي تستعمل مجموعة من الإجراءات الإضافية تساهم في الحد أو التقليل من خطر السيولة ضمن هذه الأنظمة.

نظام الدفع المختلط نو النوع (CNS (Continous Net Settlement):

نظام يجمع بين خصائص أنظمة RTGS وأنظمة NET، إذ يقوم على مبدأ تنفيذ أوامر الدفع لحظة وصولها لنظام الدفع كما في أنظمة RTGS ومبدأ المقاصة كما في أنظمة NET، إذن فنظام CNS من النوع NET Real time أي أن أوامر الدفع التي تصل النظام تنفذ لحظة وصولها بعد القيام بعملية المقاصة عند وصول أمر دفع جديد (عدة مرات في اليوم عكس أنظمة NET التي تستعمل فيها تقنية المقاصة مرة واحدة نهاية اليوم)¹. فمن نقائص استعمال إجراء FIFO (أمر الدفع المسجل أولاً بالنظام يعالج أولاً) ضمن أنظمة RTGS أن أمر دفع كبير المبلغ لا يمتلك سيولة بإمكانه عرقلة تنفيذ مدفوعات صغيرة المبلغ عالقة خلفه بالرغم من امتلاكها للسيولة، ما قد يؤدي للانسداد وشل النظام، إلا أن أنظمة CNS تبقى الأوامر العالقة في صف الانتظار وتنفذ الأوامر المملوكة للسيولة بالرصيد من خلال القيام بعملية المقاصة عدة مرات في اليوم، وهو ما يبرز أهمية الأنظمة المختلطة المتمثلة في اقتصاد استعمال السيولة والتنفيذ المباشر لأمر الدفع في حالة تكون السيولة، وبالتالي فهي تسمح بتجنب خطر القرض، الخطر النظمي ويجنب البنوك اقتراض السيولة.

¹ Gisèle Channel Reynaud, Dominique Chabret , op.cit.

2.5.2. أنظمة الدفع الفدرالية:

إن تبني الدول لعملة نقدية موحدة وإنشائها لأنظمة دفع فدرالية مشتركة يعمل على التخلص من خطر الصرف، التخلص من الضرائب المحسوبة على المبادلات التجارية وعلى تسريع وأمان عمليات الدفع، حيث تتشكل هذه الأنظمة من أنظمة الدفع الوطنية للدول المكونة للفدرالية وتستدعي معالجة أوامر الدفع المتبادلة بينها تدخل بنك وسيط مركزي لجميع البنوك المركزية المشكلة لنظام الدفع الفدرالي. وأهم أنظمة الدفع الفدرالية المتواجدة حالياً¹:

– أنظمة الدفع الأوروبية: المتمثلة في نظام Target، Euro 1، Step، Tipanet و Eurogiro.

– أنظمة الدفع الأمريكية: المتمثلة في نظام Fedwire ، CHIPS ، NSS ، ACH، نظام مقاصة الشيكات وشبكة البطاقات البنكية.

3.5.2. أنظمة تسوية (تسديد) – تسليم الأوراق المالية (DvP):

هي أنظمة تقوم بتنفيذ الصفقات بين مشتري وبائع الورقة المالية وتعمل على ضمان تحصيل المشتري للورقة المالية وحصول البائع على الأموال².

إن العمليات على الأوراق المالية (السندات والأسهم) في كل صفقة تمر بمرحلتين وهما تسليم (تحصيل) الورقة المالية من جهة والدفع النقدي من جهة أخرى، فإتمام هذا النوع من العمليات يتطلب تدخل واتصال نظامين

¹ CPSS, **Payment and settlement systems in selected countries**, (Basel: BIS, April 2003), PP: 69...446.

² Karel Lannoo, Mattias Levin, **The securities settlement industry in the EU :structure, costs and the way forward**, (Brussels : Centre For European Policy Studies, 2001), P2.

للمقاصة والتسديد يتمثلان في نظام للأوراق المالية ونظام نقدي، إذ تقوم هذه الأنظمة بتغطية طرفي الصفقة أي التسليم (Delivery) مقابل (versus) الدفع (Payment) وضمان الاتصال وتسوية الصفقة. كما أن تسوية هذه العمليات تتطلب تدخل مؤسسات الاحتفاظ الوطنية بالأوراق المالية CSD أو مؤسسات الاحتفاظ الدولية بالأوراق المالية ICSD أو خدمات المحفظ العالمي Global Custodian التي تضمن الاتصال بين الأنظمة الوطنية وتسهيل تسيير المحافظ المالية ومعالجة الصفقات الدولية. إذن فحسب نوع الصفقة المعالجة، نميز بين أنظمة تسديد/ تسليم الأوراق المالية المحلية (الوطنية) أو الفدرالية (الدولية).

نظرا لعدم التمكن من معرفة توقيت وقيمة التغيرات على أسعار الأوراق المالية فلا وجود لوسائل للتخلص من خطر السوق، إلا أنه يمكن الحد منه عن طريق تسريع عمليات الدفع والتنازل عن الأوراق المالية، وذلك باستعمال أنظمة تسليم الأوراق المالية الآنية RTGS مرتبطة بأنظمة نقدية ذي النوع RTGS لتقليص فترة تغير المعدلات والأسعار، أي استعمال النموذج "تسليم آني RTGS للورقة المالية / تسديد نقدي آني RTGS" الذي يضمن تنفيذ التزامات تسليم الورقة المالية والتسديد النقدي بشكل متزامن وهو ما يلغي خطر القرض.

ونظرا لتخصيص أنظمة التسديد النقدي الآني RTGS مقداراً كبيراً من السيولة لتنفيذ هذا الإجراء عكس أنظمة تسليم الأوراق المالية RTGS، فإنها تواجه خطر السيولة باستعمال مجموعة من الإجراءات. أما خطر الأخطاء، التزوير، ضياع وسرقة الأوراق المالية المودعة لدى مؤسسات الاحتفاظ

فيغطي بأموالها الخاصة لذا فإن الأوراق المالية المودعة توضع في "حساب موقف" escrow accounts تعفى من التصفية في حالة الإفلاس¹.

4.5.2. أنظمة مقاصة وتسوية عمليات الصرف Continuous Linked Settlement (CLS):

إن صرف عملات نقدية مقابل أخرى بصفة غير متزامنة ينتج عنها خطر عدم السداد، لذا فقد صممت هذه الأنظمة لدفع عملة نقدية مقابل أخرى والتخلص من خطر الصرف أو ما يعرف بخطر Herstatt². إذ تنص توصيات تقرير Allsopp على وضع ميكانيزمات تضمن التزامن والارتباط بين أنظمة الدفع واستلهاهما من طريقة معالجة الأوراق المالية ضمن أنظمة DvP، لذا تم الاتفاق على إنشاء أنظمة دفع من نوع "الدفع مقابل الدفع" Pvp (Payment versus Payment) بهدف ضمان تسديد الطرف للالتزاماته إلا إذا استلم أمواله أيضا فقط، وتم الاتفاق على إطلاق مشروع نظام الدفع CLS من طرف مجموعة الدول العشرين.

إذن، فباستعمال إجراء Pvp يتم تنفيذ التزام كل طرف في نفس الوقت، أي باستعمال أنظمة RTGS التي تعمل على الحد من خطر الصرف وتسمح بالتخلص من خطر القرض. ولضمان حماية ولو جزئية ضد خطر السيولة فإن نظام بنك CLS يستعمل إجراءات رقابية تمنع كون رصيد المشاركين مدينا في كل الأوقات، مع اتباع إجراءات لتسيير عسر المشارك في النظام من أجل الحد من تأثيره على باقي المشاركين³.

¹ Dominique Rambure, op.cit, P134...202.

² This study is reproduced with the kind permission of Will Spinney of The Treasurer, **Continuous linked settlement: The great FX fix - Case study**, (CLS : as it first appeared 1 May 2009), P1.

³ Macha BRONNER, **le système CLS : une réponse au risque de règlement dans les opérations de change**, (Banque de France: Novembre 2002), PP :132...142.

إن استعمال مختلف أنواع أنظمة الدفع يعتبر ذا أهمية اقتصادية بالغة من خلال الوقاية من خطر القرض، السيولة، السوق، الاحتفاظ وخطر الصرف، وهو وقاية من انتقال الإفلاس من طرف لآخر، وتجنب اندلاع أو انتشار أزمة نظامية أي تفادي اندلاع الأزمات المالية.

3. الأهمية الاقتصادية لنظام الدفع الجزائري الحديث:

إن عملية تقييم أي إصلاح تستوجب التطرق لوضعية ما قبل الإصلاح، عيوبها وأهدافها، ثم التطرق لوضعية ما بعد الإصلاح للتأكد من مدى تحقيق الأهداف المرجوة من الإصلاحات.

1.3. الاختلالات الوظيفية وعيوب نظام الدفع الجزائري التقليدي:

تتمثل أهمها أساسا في تعرض الشيكات المتبادلة للسرقة، الضياع أو التزوير وفترة تبادل أوامر الدفع طويلة وغير معلومة، برمجيات غير مؤمنة وغير فعالة، تنفيذ أوامر الدفع ذات تكاليف وأعباء كبيرة وبالتالي فنظام الدفع الكلاسيكي لا يستجيب لاحتياجات الزبائن تماما.

2.3. أهداف تطوير وعصرية نظام الدفع الجزائري:

تهدف لمعالجة النقائص والاختلالات المذكورة سابقا وبالتالي الحصول على نظام دفع فعال من خلال¹:

- تعديل وموافقة أنظمة الدفع بين البنوك لاحتياجات ومتطلبات الإدارات، المؤسسات والأفراد.
- تقليص آجال تسوية عمليات الدفع خاصة في التبادلات خارج الولاية.
- تحسين إجراءات تحصيل وسائل الدفع ذات حامل ورقي كالشيكات والكمبيالات.

¹ Bank of Algeria, **Rapport 2006 : Evolution économique et monétaire en Algérie**, (Bank of Algeria: Juin 2007), P 105, 106.

- تفضيل تطوير وسائل الدفع الإلكترونية كالبطاقة البنكية، التحويل البنكي والاقتطاع البنكي التي تتم معالجتها آليا.

- تخفيض تكاليف تسيير عمليات الدفع وتجميد السيولة بحسابات التسوية لدى البنوك.

- تبني المعايير الدولية في تسيير أخطار السيولة والقرض والوقاية ضد الخطر النظامي، خاصة ضمن أنظمة الدفع المخصصة للمدفوعات الكبيرة العاجلة (يساعد تبني المعايير الدولية على التوسع وإقامة البنوك الأجنبية أيضا).

- زيادة أو تعزيز الفعالية والأمان في إتمام المبادلات.

- زيادة فعالية السياسة النقدية الأمر الذي يعمل على الاستعمال الأمثل لموارد الاقتصاد الجزائري.

بالإضافة إلى ذلك¹، فإن تطوير نظام الدفع يهدف أيضا لتمكين البنوك والzebائن من تسيير أفضل للخزينة والمحاربة الفعالة لتبييض الأموال نتيجة التمكن من تتبع مسار عمليات الدفع.

3.3. تطور جودة عمليات الدفع:

بناء على هذه الأهداف المسطرة، فإن نتائج سنة 2006 والسنوات اللاحقة دليل على تطور أداء نظام الدفع الجزائري وتحسن الخدمات البنكية حيث أن²:

- آجال تحصيل مدفوعات الشيك والتحويل البنكي تقلصت بصفة معتبرة وخدمات الدفع البنكية في تحسن مستمر مع زيادة عدد مستعملي أوامر الدفع

¹ Bank of Algeria, **Rapport 2005 : Evolution économique et monétaire en Algérie**, (Bank of Algeria: 16 Avril 2006), P 125.

² Bank of Algeria, **Rapport 2006**, op.cit, P 112.

الكتابية. فحسب المادة 31 من القانون رقم 06 – 05 الصادر في 15 ديسمبر 2005 المتعلق بنظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (الصغيرة المبلغ) ATCI فإن آجال التسوية (عدد أيام العمل بين تقديم القيمة للمقاصة و يوم تسويتها) محددة حسب وسيلة الدفع كما يلي:

بالنسبة للتحويل: في نفس يوم التقديم J.

بالنسبة للبطاقة البنكية: في نفس يوم تقديم الأمر للنظام J.

بالنسبة للشيكات بما فيها شيكات البنوك: في اليوم الموالي ليوم غد التقديم أي بعد الغد (J + 2).

الكمبيالات وسندات لأمر: في اليوم الموالي ليوم التقديم (J + 1).

الاقطاعات البنكية الآلية: في اليوم الموالي ليوم التقديم (J + 1).

- تكاليف تنفيذ أوامر الدفع بواسطة الشيك وأمر التحويل انخفضت، كون أن البنوك لم تعد تستعمل نظام نقل الشيكات المكلف والذي يتطلب تسييرا داخليا ثقيلًا. أيضا، وحسب المادة 50 من القانون 06 – 05 المتعلق بنظام ATCI والمادة 56 من القانون رقم 04 – 05 الصادر في 13 أكتوبر 2005 المتعلق بتنظيم وتشغيل نظام الدفع المخصص للمدفوعات الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والمستعجلة ARTS فإن تكلفة تسوية أمر الدفع بهذين النظامين تتغير حسب عدد أوامر دفع المشارك (كلما زاد عددها احتسبت أسعار أقل على معالجتها) وتوقيت تقديمها للنظام.

- تسيير خزينة البنوك تحسن جيدا، والدليل هو الانخفاض المنتظم للاحتياجات الاختيارية للبنوك وارتفاع قيمة أموالهم الموظفة لدى بنك الجزائر، وهذا التطور ساهم في تحسين عملية تتبع الاحتياطات الإجبارية نتيجة تحسن عملية التنبؤ باحتياجات السيولة.

- إن نظامي ARTS و ATCI جعل أوامر الدفع تتم بسرعة أكبر وتتبع مسارها ممكن ودقيق الأمر الذي جعل من النظام البنكي أكثر جاذبية. إذ أن تقارير بنك الجزائر للفترة الممتدة من 2006 إلى 2013 تشير إلى تطور عدد أوامر الدفع المعالجة بواسطة نظامي ARTS و ATCI ومبالغها، وفيما يلي نستعرض هاته الإحصائيات:

الجدول رقم (01): تطور عدد أوامر الدفع المعالجة بواسطة نظام ARTS

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الأوامر	142 373	176 900	195 175	205 736	211 561	237 311	269 557	290418
نسبة التطور %	-	24	10.3	5.4	2.8	12.8	13.6	7.7

La source : Rapports de la Banque d'Algérie du 2006 à 2013.

الجدول رقم (02): تطور قيمة (مبالغ) أوامر الدفع المعالجة بواسطة نظام ARTS

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة الأوامر (مليار دينار)	169635	313373	607138	649740	587475	680123	535234	358026
نسبة التطور %	-	85	93.7	7	-9.6	15.8	-21.3	-33.1

La source : Rapports de la Banque d'Algérie du 2006 à 2013

الجدول رقم (03): تطور عدد أوامر الدفع المعالجة بواسطة نظام ATCI

السنة	عدد الأوامر	نسبة التطور %
2006	2328930	-
2007	6176900	50.9
2008	9320000	34.6
2009	11139000	19.5
2010	13818000	24
2011	17062000	23.5
2012	17387000	1.9
2013	19470000	12

La source : Rapports de la Banque d'Algérie du 2006 à 2013

الجدول رقم 04: تطور قيمة (مبالغ) أوامر الدفع المعالجة بواسطة نظام ATCI

السنة	قيمة الأوامر (مليار دينار)	نسبة التطور %
2007	81.2545	-
2008	52.8817	8.13
2009	27.4558	7.81
2010	31.8788	4
2011	9.18501	2.61
2012	1.99711	2.11
2013	9.19921	5.7

La source : Rapports de la Banque d'Algérie du 2007 à 2013.

- ساهم نظامي ARTS و ATCI بشكل إيجابي في الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

أيضاً¹، وحسب تقرير 2013 فإن تعميم صورة الشيك الذي يمثل أكثر وسيلة مستعملة، حسن الخدمات لصالح الزبائن من حيث أمن المدفوعات، تخفيض أجال الدفع، تحسن نوعية وموثوقية المعلومات المتعلقة بالمدفوعات والنظام.

من جهة أخرى، وحسب تقارير بنك الجزائر فإن نشاط النظام المخصص لتسوية السندات Algérie Clearing هامشي، و يرجع السبب أساسا لضعف أداء بورصة الجزائر، وفيما يلي سنبرز عدد أوامر الدفع المعالجة بواسطة نظام Algérie Clearing من إجمالي عدد أوامر دفع الأنظمة الخارجية (تتكون صفقات الأنظمة الخارجية من أوامر دفع نظام المقاصة الآلية ATCI، أوامر دفع نظام Algérie Clearing الخاص بالسندات ونظام المقاصة اليدوية، أي الصفقات غير المعالجة بواسطة نظام ARTS).

الجدول رقم (05): تطور عدد أوامر الدفع المتأتية من نظام ATCI، Algérie Clearing وغرفة المقاصة اليدوية إلى إجمالي عدد أوامر دفع الأنظمة الخارجية

السنة	عدد أوامر دفع نظام ATCI / إجمالي عدد أوامر دفع الأنظمة الخارجية	عدد أوامر دفع نظام Algérie Clearing / إجمالي عدد أوامر دفع الأنظمة الخارجية	عدد أوامر دفع غرفة المقاصة اليدوية / إجمالي عدد أوامر دفع الأنظمة الخارجية
2009	95.3 %	0.9 %	3.8 %
2010	87.8 %	5.3 %	6.8 %
2011	93.1 %	6.1 %	0.8 %
2012	96 %	4 %	00 %
2013	97.1 %	2.9 %	00 %

La source : Rapports de la Banque d'Algérie du 2009 à 2013

¹ Bank of Algeria, **Rapport 2013 : Evolution économique et monétaire en Algérie**, (Bank of Algeria : Octobre 2014), P 89.

الخاتمة ونتائج البحث

نتيجة للتطورات التكنولوجية الهائلة في مجال الإعلام والإتصال تم ابتكار أنظمة دفع حديثة، تناولت الدراسة أهميتها بالتفصيل، وقد توصلنا لمجموعة من النتائج أتبعناها بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات من أجل المساهمة ولو بجزء قليل في تحسين أداء نظام الدفع الجزائري.

النتائج: تتمثل نتائج الدراسة فيما يلي:

1. تعمل أنظمة الدفع على إقتصاد استعمال السيولة، تخفيض حجم السيولة المحتجزة ذو تكلفة، تخفيض حجم الأموال المتبادلة وبالتالي تخفيض العمولات وتكاليف التشغيل، وكذا تخفيض تكاليف صرف العملات وحصر الخطر في عدد قليل من البنوك.

2. يعتبر سوق النقد ما بين البنوك مصدر تمويلي مهم للبنوك المشاركة في نفس نظام المقاصة والدفع بمعدلات فائدة منخفضة مقارنة بمعدل إقراض البنك المركزي، ومركز مهم لتوظيف الأموال بمعدلات فائدة أكبر من المعدلات الممنوحة من طرف البنك المركزي.

3. استعمال أنظمة الدفع يعمل على تخفيض آجال تنفيذ الصفقات وهو ما يعمل على الرفع من سرعة دوران الأموال و بالتالي تنشيط الحركة الاقتصادية.

4. تعتبر أنظمة الدفع كجدار حماية للبنك المركزي من خلال توفير معلومات حول الوضعية المالية ونشاط الأعضاء، تسمح بمراقبتهم والتنبؤ بوضعيتهم المستقبلية قصد تفادي انتقال الخسائر (الأخطار) من عضو لآخر وبالتالي تفادي حدوث الأزمات المالية.

5. يعمل نظام الدفع على تسريع دوران النقود، فبافتراض سرعة دوران لانهائية للنقود تصبح آجال الدفع معدومة ما يؤدي لإختفاء الكتلة النقدية، أي

أن نظام الدفع سيعوض النقود كوسيلة للدفع، و بالتالي تجنب تكلفة حمل النقود.

6. تساهم أنظمة RTGS في القضاء على خطر القرض من خلال تزامن عملية الخصم/القرض، وتعمل أنظمة NET على اقتصاد السيولة أي الحد من خطر السيولة باستعمال تقنية المقاصة، في حين تكتسي الأنظمة المختلطة CNS أهمية بالغة كونها تجمع ما بين مزايا أنظمة RTGS و NET، أي إقتصاد استعمال السيولة والتنفيذ المباشر لأوامر الدفع وبالتالي الحد من الأخطار.

7. تبني الدول لأنظمة دفع فدرالية مشتركة يعمل على التخلص من خطر الصرف، التخلص من الضرائب المحسوبة على المبادلات التجارية ويعمل على تسريع وأمان عمليات الدفع. كما أن استعمال أنظمة مقاصة وتسوية عمليات الصرف يعمل على التخلص من خطر الصرف من خلال الإجراء الدفع مقابل الدفع PVP المتزامن لطرفي الصفقة.

8. تعمل أنظمة تسديد- تسليم الأوراق المالية DvP بالشراكة مع مؤسسات الاحتفاظ بالأوراق المالية CDS على الحد من تأثير تغير معدلات الفائدة وأسعار الأوراق المالية (خطر السوق) وكذا الحد من خطر سرقة، ضياع أو تزوير الأوراق المالية المحتفظ بها لإتمام عملية التسوية.

9. إن جميع النتائج السابقة الذكر تؤكد عدم اقتصار استعمال أنظمة الدفع لإتمام عمليات التسديد فقط وإنما يتعدى ذلك كثيرا، من خلال مساهمتها في نجاعة السياسة النقدية للدولة والحد من الأخطار المحذقة بعملية الدفع، وبالتالي ففرضية الدراسة الأولى مرفوضة.

10. إن إصلاحات المنظومة البنكية المتبعة سنة 2006 ساهمت بشكل إيجابي في تحسين أداء نظام الدفع الجزائري وتحسين جودة الخدمات بواسطته، من

خلال تخفيض تكاليف وأجال الدفع وإتمام عملية الدفع بصفة أكثر أمانا، وهو ما يدفعنا لقبول فرضية الدراسة الثانية.

الاقترحات والتوصيات:

نتطرق فيما يلي لاقتراح بعض الحلول لنظام الدفع الجزائري بجميع مكوناته (خاصة بنك الجزائر باعتباره مسير نظام الدفع Algérie Clearing الشريك والمكمل لنظام تسوية / تسليم الأوراق المالية) قصد تجاوز النقائص المسجلة على أدائه ومجابهة الأخطار التي تعترضه.

1. الكتلة النقدية المتداولة خارج النظام البنكي جد معتبرة الأمر الذي يستدعي تبني وتفعيل القوانين التي تجبر المتعاملين الاقتصاديين على تنفيذ مدفوعاتهم عبر الوساطة البنكية.

2. تحفيز التجار على إنشاء آلات الدفع الإلكتروني (TPE) بمحطات البنزين، مواقف السيارات، المطاعم،... إلخ، والزبائن على استعمالها من خلال تنظيم حملات توعية بمزاياها.

3. على السلطات المخولة التفكير مليا من أجل تحرير القطاع المصرفي والمنافسة بشكل أكبر من أجل تواجد أكبر للبنوك الخاصة المحلية أو الأجنبية الذي من شأنه تحسين جودة الخدمات للزبائن و تحفيزهم على استعمال وسائل الدفع الإلكترونية.

4. تبني نظام مختلط CNS، وبالتالي استعمال تقنية المقاصة ضمن نظام ARTS الذي من شأنه اقتصاد استعمال السيوولة ضمن النظام.

5. تعديل القانون التجاري بحيث يحدد القواعد القانونية المتعلقة بالمدفوعات الإلكترونية لتحديد الواجبات والحقوق في حالة الأخطاء أو التزوير من أجل تطوير استعمالها.

6. نظرا للأهمية الاقتصادية لأنظمة الدفع أوصي الدول النامية وعلى رأسها الجزائر بإنشاء مختلف أنواع أنظمة الدفع في إطار تطوير قطاعها المصرفي، كما أدعو الدول المغاربية، الإفريقية أو العربية للتفكير في التكتل، تبني عملة نقدية موحدة وإنشاء أنظمة فدرالية للاستفادة من مزاياها.
7. العمل على انضمام نظام ARTS لمؤسسة CLS المسير لنظام الدفع مقابل الدفع PVP من أجل تسهيل تسوية عمليات الصرف ومواجهة مخاطر الصرف.
8. من أجل تنشيط البورصة واستغلال أكبر لنظام Algérie Clearing، يجب على الدولة الجزائرية تنويع مصادر تمويل الاقتصاد و عدم استعمال أو تفضيل التمويل عن طريق الميزانية أو البنوك على حساب البورصة، إضافة للعمل على تشجيع وتحفيز المؤسسات العمومية والخاصة على رفع رأس مالهم والاستدانة من خلال البورصة.

قائمة المصادر والمراجع

1. Ahmed silem et autres, Lexique d'économie, 10 ème édition, Paris :dalloz, 2008.
2. Bank of Algeria, Rapports annuels de l'Evolution économique et monétaire en Algérie, du 2005 au 2013.
3. C.E.V. Borio and P. Van den Bergh, the nature and management of payment system risks: an international perspective, Basle: Bank For International Settlements (BIS), 1993.
4. Committee on Payment and Settlement Systems (CPSS), General guidance for payment system development, Basel: Bank of International Settlement (BIS), 2005.
5. Committee on Payment and Settlement Systems, Payment and settlement systems in selected countries, Basel : Bank of International Settlement, April 2003.
6. Committee on Payment and Settlement Systems (CPSS), The contribution of payment systems to financial stability, Basel: Bank of International Settlement (BIS), 2000.
7. Comité sur les Systèmes de Paiement et de Règlement, Glossaire des termes utilisés pour les systèmes de paiement et de règlement, Bâle : Banque des Règlements Internationaux, Mars 2003.
8. Comité sur les Systèmes de Paiement et de Règlement (CSPR), Principes fondamentaux pour les systèmes de paiement d'importance systémique, Bâle : Banque des Règlements Internationaux (BRI), Janvier 2001.
9. Cours de Mario Dehove, institution et théorie de la monnaie, chapitre 6 : le marché monétaire, Université Paris XIII : septembre 2001.
10. Dominique Rambure, Les systèmes de paiement, paris :économica, 2005.
11. Gisèle Channel Reynaud, Dominique Chabret , L'infrastructure financière européenne – Quel schémas de développement pour la future Europe des titres ?
12. Karel Lannoo, Mattias Levin, The securities settlement industry in the EU :structure, costs and the way forward, Brussels :Centre For Eeropean Policy Studies, 2001.
13. MACHA BRONNER, Le système CLS :une réponse au risque de règlement dans les opérations de change, Banque de France, Novembre 2002.
14. This study is reproduced with the kind permission of Will Spinney of The Treasurer, Continuous linked settlement:The great FX fix - Case study, CLS :as it first appeared 1 May 2009.
15. <https://www.beac.int/index.php/systemes-de-paiement>, le 03 juillet 2011 à 11H09.